مطالبات نيابيّة بتشكيل مركز إعلامي لنشر المعلومات المتعلّقة بالنفط

مصادر: حلول وسطيّة بين المركز والإقليم حيال قانون النفط والغاز

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

دعت اوساط برلمانية الى ضرورة تأسيس مركز إعلامي متخصص في وزارة النفط سعياً لتحقيق اكبر قدر ممكن من الشفافية في تدفق المعلومات ، في وقت اكدت فيه مصادر نيابية اخرى التوصل الى حلول وسطية حيال قانون النفط والغاز الذي مازال يراوح في أروقة مجلس النواب .

وطالبت لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب وزارة النفط بصورة رسمية بتأسيس مركز اعلامي متخصص بنشر المعلومات المتعلقة بالنفط بشفافية.

وقال عضو اللجنة فرات الشرع لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "لجنة النفط والطاقة طالبت وزارة النفط رسميا بتأسيس مركز اعلامي متخصص في الشأن النفطي لمنع حصر المعلومات الإعلامية بأية جهة".

وأضاف أن "وزارة النفط لديها دور اعلامي ضعيف وهي انتقائية في منح المعلومات الإعلامية، وقد يشكل هذا عائقا أمام تطور الشفافية في مجال تطوير المشاريع النفطية".

وأشار إلى أن "جزءا من الإخفاق الإعلامي لوزارة النفط يعود إلى القوانين والإداريات الشائكة في وزارة النفط". وانتقدت منظمة الشفافية العالمية في العراق الأداء الإعلامي لوزارة النفط في الإفصاح عن المعلومات في مشاريع الحقول النفطية.

وطالب في وقت سابق إعلاميون ومختصون بمشاريع الشفافية وزارة النفط بتأسيس مركز اعلامي متخصص لمنح المعلومات وتفعيل دور المكتب الإعلامي الحالي.

ويعتزم العراق العضو في أوبك زيادة صادراته إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧ بعد أن أبرم صفقات مع شركات طاقة عالمية لتطوير حقول البلاد. ويبلغ إنتاج البلد حاليا نحو ٢,٨ مليون برميل يوميا وتشكل وارداته نحو ٩٥ ٪من موازنة البلاد المالية.

في غضون ذلك أفصحت حكومة اقليم كردستان عن صورة توافق مبدئي حصل بين أربيل وبغداد حيال صيغة جديدة لإقرار قانون النفط والغاز، مبينة أن لجنة النفط والغاز النيابية عاكفة حاليا على ترجمة التوافق من خلال المزج بين مسودة القانون ومقترحه.

وقالت رئاسة الحكومة في بيان نشر مؤخراً ان "لجنة النفط والطاقة النيابية كشفت عن توافق مبدئي تم مؤخرا بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية بشأن صيغة جديدة لإقرار قانون النفط والغاز"، مشيرا الى ان "اللجنة عاكفة حاليا على ترجمة التوافق من خلال المزج بين مسودة القانون ومقترحه".

واشار البيان الى ان ثلاثة لجان تفاوضية مشتركة بين بغداد واربيل أنهت نهاية شهر تشرين الاول الماضي مفاوضاتها في بغداد بشأن الملفات العالقة خلصت الى ثلاثة تقارير اطلعت عليها الحكومة الاتحادية مؤكدا ان "التقارير تضمنت أبرز الملفات العالقة بين الجانبين، وهي ملف المناطق المتنازع عليها، وميزانية حرس الإقليم (البيشمركه)، وقانون النفط والغاز".

واوضح البيان ان "اللجنة قالت إن التوافق المبدئي بين المركز والاقليم حصل من خلال مراجعة مسودة قانون النفط والغاز لعام ٢٠٠٧ ومقترح القانون المقدم من ٦٠ عضواً من أعضاء مجلس النواب"، مضيفا ان "اللجنة اشترطت أن تكون المراجعة قابلة للتصحيح من دون المساس بجوهر الفقرات القانونية والدستورية".

وفصّل البيان ان اللجنة بدأت بمراجعة القانونين من اجل الخروج بقانون واحد تحذف منه المواد الخلافية، بعيداً عن التأثيرات السياسية، على أن يرفع الى الحكومة للمصادقة عليه واحالته الى مجلس النواب مجدداً".

ويذكر ان قانون النفط والغاز يعد من أبرز الملفات العالقة بين بغداد وأربيل منذ إقرار الدستور العراقي الدائم، وهو لا يقل أهمية بالنسبة لصانعي القرار في الإقليم عن المادة ١٤٠ من الدستور المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها.

ويتمحور الخلاف بين أربيل وبغداد على ٤١ عقدا نفطياً وقعتها حكومة الاقليم منذ عام ٢٠٠٧ ولغاية الآن وتصفها بغداد بغياب الشفافية في التوقيع، فيما رفضت اربيل مؤخرا مسودة لقانون النفط والغاز أقرتها الحكومة العراقية وأرسلتها إلى مجلس النواب لإقرارها.

ويُشكل الإقليم على أن مسودة القانون "تركز الصلاحيات" بيد الحكومة الاتحادية في إدارة الثروة النفطية على حساب الإقليم والمحافظات، فضلا عن تمريره من مجلس الوزراء "من دون مراعاة الأصول القانونية".

الى ذلك أعلن وكيل وزارة النفط أن صادرات العراق من النفط خلال العام الماضي بلغت ٦٣ مليون برميل من النفط، مشيراً الى أن الواردات المالية من تلك الصادرات خلال ٢٠١١ بلغت نحو ٨٣ مليار دولار أميركي.

وأفاد معتصم أكرم لوكالة كردستان للأنباء (أكانيوز)، أن "إجمالي إنتاج العراق من النفط خلال كانون الأول/ديسمبر الماضي بلغ مليونين و٩٢٤ ألف برميل من النفط يومياً تم تصدير مليونين و٥٥ ألف برميل منها، في حين تم تخصيص المتبقي للاستهلاك المحلي"، مشيراً الى أن "إجمالي صادرات العراق من النفط خلال الشهر الماضي بلغت ٦٣ مليوناً و٧٠٥ آلاف برميل من النفط".

وأضاف أكرم أن "إجمالي واردات العراق من النفط خلال عام ٢٠١١ بلغت نحو ٨٣ مليار دولار أميركي".

وكانت وزارة النفط قد ذكرت على موقعها الرسمي، أن "صادرات العراق من النفط منذ كانون الثاني/يناير لغاية كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي بلغت ٧٢٤ مليون برميل من النفط"، مبينة أن "إجمالي واردات تلك الصادرات النفطية بلغت ٧٥ مليارا و٩٤٥ مليون دولار أميركي".

ويعتزم العراق العضو في أوبك زيادة صادراته إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧ بعد أن أبرم صفقات مع شركات طاقة عالمية لتطوير حقول البلاد.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

الاستيراد المقنّع وأزمة المرور

أعلن عن تشكيل لجنة من الجهات ذات العلاقة بأزمة المرور ، متكونة من الشركة العامة لتجارة السيارات باعتبارها المستورد الرئيسي والمرور والطرق والجسور والبيئة وغيرها ولم تدخل الشركة العامة لصناعة السيارات في هذه اللجنة ، كونها جهة صناعية رغم أنها تستورد السيارات من مختلف المناشئ وتزودها بالرقم المروري مع معارض في فروعها المختلفة والجميع يعلم ان هذه السيارات مستوردة لا مصنعة . فلماذا لا تدخل في عضوية اللجنة ويسمع رأيها ؟ في حين أن الشركة المستوردة الرئيسية عضو فاعل في هذه اللجنة نظرا لما تملكه من خبرة متراكمة عبر نصف قرن من العمل التجاري كما أن الاستيراد المقنع باسم التصنيع في الإسكندرية أصبح القناة الرئيسية لاستيراد السيارات الصينية والايرانية وغيرها ويربو على استيراد الشركة المعنية رسمياً" باستيراد السيارات وأدواتها وصيانتها .

لذلك يصبح عمل اللجنة مشلولا" لأن الشركة العامة لصناعة السيارات غير ملزمة بقراراتها كونها مصنعا وطنيا ويحتاج الى تشجيع وحماية كمركية ، وأنها تعمل بنظام المراحل الذي يبدأ من التجميع الى التصنيع . فهل استيرادها المقنع يخدم التصنيع المزعوم ؟ أم مجرد عملية لتوفير رواتب للبطالة المقنعة لديهم كونهم شركة تمويل ذاتي . ووزارة الصناعة لا ترغب بدعمها مركزيا من الناحية المالية .

وحسب ما معلوم أن الشركة المذكورة تدعي أنها تعمل بنظام (S.K.D) أي تجميع نصف المصنع على خطوط إنتاجية في مصانعها . في حين أن المصدرين يرسلون السيارة بدون دعامية أو بك لايت أو بعض المواد السهلة التركيب وتربط ثانية في المصنع ولكن لحد الآن لم يكتب عليها (صنع في العراق) حتى البطارية والإطارات التي هي صناعة عراقية لم تستخدم في هذه العملية بل حتى بعض المهارات العراقية (صبغ سمكرة دوشمة حدادة أو بعض الصناعات البلاستيكية والمطاطية العراقية) . عما" بأن الاف السيارات تسوق بهذه الطريقة ونخشى استمرار هذه العملية مما يجعل عمل اللجنة كأي لجنة تسويقية وهذا ما لا نتمناه للجنة وهي تعمل نحو تنظيم عشوائية الاستيراد كما ونوعا مع عمليات تبليط الشوارع والطرق والإنفاق والجسور المتلكئة كثيرا" ويعمل على تطبيق الحد الادنى من توصيات معاهدة كيوتو حول التلوث الذي يختلف مستواه في عراقنا من اليورانيوم المنضب بالاضافة لتلوث المولدات الذي هو باق في الامد المنظور . لذلك تكون عضوية صناعة السيارات اعترافا باستيرادها وهذا مخالفة قانونية لمهامها كصناعة وطنية رغم أنها تستورد الآن أكثر من الشركة المعنية بالاستيراد والقطاع الخاص مجتمعين من خلال معارضها والبيع الآجل . وهذا اشكال نأمل أن لا يكون للاشكاليات الاخرى والازدواجيات وأن يعمل كل باختصاصه . ولكي لا تقع اللجنة في حيرة من أمرها حيث لم يكتمل نصابها موضوعيا" ، لابد أيضا" أن يكون القطاع الخاص عضوا فاعلا واساسيا بها على الاقل من خلال الشركات التي حصلت على وكالات حصرية أو وكالات توزيع معترف بها ، حيث أن هذا النشاط يغذي الشركتين الآن أي الشركة العامة لتجارة السيارات أو الشركة العامة لصناعة السيارات.

برلماني: موازنة عام ٢٠١٢ لا تتوافق مع النظام الفيدرالي

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

نجيبة نجيب

قالت اللجنة المالية النيابية إن موازنة عام ٢٠١٢ المحالة من الحكومة لا تتوافق مع النظام الفيدرالي الذي اقره الدستور مبينة أن مشروع الموازنة يتضمن الكثير من الاشكاليات التي يجب إدخال تعديلات عليها وإرجاعها الى الحكومة مجدداً.

وأقرت الحكومة في مطلع كانون الاول الماضي موازنة عام ٢٠١٢ بمقدار ١٠٠ مليار دولار وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار ، وركزت على قطاع الطاقة والنفط بالمرحلة الاولى، ومن ثم قطاع الامن، ومن بعدها قطاع التربية والتعليم والصحة .

ويصطدم اقرار الموازنة العامة باعتراضات يبديها مجلس النواب على اوجه الصرف والتخصيصات المالية وحصص المحافظات.

وقالت عضو اللجنة المالية نجيبة نجيب لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "اللجنة المالية أشرت الكثير من النقاط والملاحظات على موازنة عام ٢٠١٢ والتي تجعل منها لا تعكس طلبات ورغبات المواطنين في جميع المحافظات"، مبينة أنه "من حيث الاصل يجب ان تكون الموازنة متوافقة ومنسجمة مع الدستور اي ان تعطى الثروة والتخصيصات المالية والسلطات الادارية لسلطات الاقاليم والمحافظات اكثر من السلطات الاتحادية".

وأوضحت نجيب أنه "وبالرغم من أن بعض مواد مشروع موازنة عام ٢٠١٢ قد اعطى تلك الصلاحيات لكنها لا ترقى الى الدرجة التي تضمن النظام الفدرالي الاتحادي وهو غير موجود في مشروع الموازنة".

واعتمدت الحكومة سعر النفط الاساس ٨٥ دولاراً وتتوقع من خلالها الفروق في أسعار النفط ان تغطي اكثر من ١٠ مليارات دولار من العجز.

وتقول الحكومة إن العجز سيتم تغطيته من المبالغ النقدية المدورة من موازنة العام الحالي ٢٠١١ ومن الاقتراض الداخلي والخارجي ونسبة من الوفر المتوقع من زيادة أسعار بيع النفط أو زيادة الإنتاج أو الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

مؤتمر يدعو إلى تبنّي رؤية جديدة للاقتصاد الوطني

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

خلص مؤتمر اقتصادي عقد في العاصمة بغداد مؤخراً الى ضرورة اجراء اصلاحات هيكلية وبنيوية في الاقتصاد الوطني واستثمار الامكانات البشرية والمادية في العراق .

وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون في تصريح لـ (المدى الاقتصادي) ان هذا المؤتمر الذي نظمته كتلة الاحرار النيابية بحضور نخبة من اساتذة الجامعات والاقتصاديين ورجال اعمال وممثلي المنظمات المهنية وعدد من اعضاء مجلس النواب أفضى الى طرح رؤية مستقبلية للتنمية الاقتصادية في العراق

واضاف انطون ان البحوث المشاركة في المؤتمر تناولت مواضيع اقتصادية شتى و شملت اكثر من (٢٦) بحثاً في مواضيع التنمية البشرية المستدامة ، البطالة والفقر ، الاستقرار الاقتصادي والنمو ، الموازنة والخطط الاقتصادية ، النموذج العراقي لدولة الرفاهية الاقتصادية ، قطاعات الخدمات العامة والبنى التحتية، القطاع المالي النقدي والاستثمار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، وآليات توزيع نواقص الموازنة مشيراً الى ان البحوث قسمت الى جلسات متعددة وورشتي عمل اتاحت الفرصة لتقديم التعقيبات للحضور.

وفي نهاية المؤتمر عقدت جلسة خاصة لتلخيص توصيات المؤتمر وتقديمها الى الجهات ذات العلاقة.

ديالى تطالب بافتتاح معبر مندلي الحدودي لإنعاش اقتصادها

□ ديالى/ متابعة المدى الاقتصادي

طالب مسؤولون في محافظة ديالى الحكومة الاتحادية بافتتاح معبر مندلي الحدودي لانعاش اقتصاد المحافظة وتحسين الواقع المعيشي للمناطق التي تضررت جراء الحرب العراقية الايرانية في ثمانينات القرن الماضي.

وقال مدير ناحية مندلي عبد الحسين عباس القره لوسي لوكالة كردستان للانباء(اكانيوز) : "لدينا مطالبات ملحة لفتح معبر مندلي الذي يطلق عليه معبر (سومر) مع ايران باعتباره الشريان الرئيسي لاحياء مدينة مندلي، ومصدراً مهماً لانعاش الوضع الاقتصادي المتدني جراء تدهور الواقع الزراعي نتيجة الجفاف وقلة الامطار".

واكد ان "فتح المعبر سيسهم في توفير فرص عمل وينعش النمو الاقتصادي، الامر الذي يسرع عودة المرحلين والمهجرين من الناحية منذ سبعينات القرن الماضي والذين لم يجدوا موارد مالية او عوامل اقتصادية تشجع عودتهم الى الناحية".

ودعا القره لوسي الحكومة الاتحادية الى تسهيل جميع اجراءات فتح المعبر كونه يخضع لصلاحياتها ويعتبر اقصر طريق او ممر حدودي الى العاصمة بغداد" مبينا ان "لجاناً زارت المعبر خلال الاشهر الماضية واعدت التقارير النهائية لفتحه، الا انه لم يفتح حتى الان".

واوضح ان "تأخر فتح المعبر يعود للحكومة الاتحادية وليس الجانب الايراني" لافتا الى "وجود مساع جدية من ادارة الناحية لتسهيل جميع اجراءات افتتاح المعبر والاستفادة من ايراداته الوفيرة".

من جانبه قال نائب محافظ ديالى فرات التميمي في تصريح لـ(اكانيوز)ان "افتتاح المنفذ له مردودات اقتصادية ومالية كبيرة للمحافظة وللبلد عموماً، من خلال تبادل البضائع التجارية ودخول قوافل الزائرين الوافدة من الجارة ايران" مبينا ان "افتتاحه مطلب متواصل من الجانبين العراقي والايراني".

واضاف التميمي ان المحافظة خاطبت مديرية إدارة المنافذ الحدودية العراقية من أجل التنسيق والتعاون واستحصال الموافقات الأصولية للمباشرة بفتح المنفذ واجراء الكشوف والاستطلاع اللازم وتهيئة جميع مستلزمات افتتاح المنفذ".

وأشار الى ان تخصيص ٦٠٠ دونم لانشاء مرافقه وبنائه، إلا ان مجلس الوزراء لم يرد على مقترحنا ومطالبنا برغم مرور اكثر من عام على هذا المطلب" مضيفا ان "فتح المنفذ سينعش المرافق السياحية في المناطق الحدودية ويوفر فرص عمل واسعة من شأنها امتصاص نسب البطالة المتفشية في مناطق واسعة من المحافظة".

وعلى صعيد ذي صلة أعرب مسؤول معبر حاج عمران الحدودي مع ايران، مسعود أحمد، عن استعداد إدارة المعبر لرفع مستوى العلاقات التجارية مع مدينة (بيرانشار) بمحافظة آذربيجان الغربية الإيرانية المحاذية لاقليم كردستان العراق.

وقال أحمد، الذي اجتمع أمس الأول الاثنين مع قائد منطقة بيرانشار الايرانية، "أتمنى ان تسهم العلاقات التاريخية لسكان المنطقتين في إدامة هذه الاجتماعات وعلاقات الصداقة والتجارة بين الطرفين".

فيما قال قائد منطقة بيرانشار، ان "العلاقات التجارية في المنطقتين الحدوديتين (تمرجين) وحاج عمران مستمرة"، معلناً عن "رغبة بيرانشار وتمرجين في تطوير المجالين الاقتصادي والثقافي مع اقليم كردستان العراق"، بحسب وكالة (ايرنا) الايرانية.

كما أعرب قائد منطقة بيرانشار عن أمله "بتعزيز العلاقات الثنائية بين الجانبين في المجالات كافة".